الأسواق العالمية تترقب تحرك الفيدرالي الأميركي بشأن تيسير كمي جديد

«الوطني»: أزمة الديون الأوروبية تضع منطقة اليورو في فترة حرجة

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي الأسبوعي انه بعد ان شهدت المنطقة الأوروبية بعض الهدوء خلال الأسبوعين الأخيرين، بدأت الأحداث بالتصاعد من جديد مع عودة المستثمرين والقادة السياسيين الى الساحة وهو الأمر الذي تسبب في دخول المنطقة إلى فترة حرجة فيما يتعلق بأزمة الديون، خاصة فيما يتعلق بعملية شراء السندات التي من المحتمل ان يقوم بها البنك المركزي الأوروبي، بالإضافة إلى الانتخابات الهولندية المقبلة والمقررة يوم الثاني عشر من سبتمبر الجاري، فضلا عن القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية الألمانية المتعلق ببرنامج آلية الاستقرار الأوروبي، يضاف إليه اجتماع وزراء المالية الأوروبيين المقرر عقده خلال الأسبوعين المقبلين، علاوة على ذلك، الحصيلة النهائية المتوقعة لعملية تحديد مدى حاجة البنوك الاسبانية لإعادة رسملتها مع حلول نهاية سبتمبر، وأخيرا صدور تقرير الترويكا خلال شهر أكتوبر الذي يتناول الأوضاع في اليونان. وبالرغم من ذلك، لاحظ «الوطني» ان نتائج منتدى جاكسون هول الاقتصادي جعلت الاسواق في حالة من الترقب للإعلان عن دورة جديدة من التيسير الكمي خلال الاجتماع القادم الذي ستعقده اللجنة الفيدرالية الأميركية للسوق المفتوحة.

من ناحية أخرى، شهد اليورو بعض التقلبات خلال الأسبوع الماضي، حيث تراجع إلى مستوى 1,2466 دولار ثم اقفل الأسبوع عند 1,2579 دولار، وذلك تبعا لمجريات منتدى جاكسون هول الاقتصادي وتعليقات برنانكي، كما شهد الجنيه الإسترليني أداء مماثلا إذ تراجع إلى مستوى 1,5755 دولار م ليقفل الأسبوع عند 1,5866 دولار.

اما التداولات في أسواق السلع فكانت جيدة نوعا ما وذلك بسبب الآمال في ان يقوم البنك الفيدرالي بالتحرك وإجراء دورة جديدة من التيسير الكمي خلال الأسبوع المقبل، فارتفعت اسعار الذهب إلى 693,1 دولارا للسبيكة، اما اسعار نفط برنت فما تزال تفوق حد الـ 100 دولار للبرميل، حيث أقفلت الاسبوع عند 114,57 دولارا.

الاقتصاد الأميركي

لفت «الوطني» الى انه بالرغم من التحسن الحاصل في سوق العمل وسوق العقارات السكنية، تراجع يوم امس مؤشر ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ شهر نوفمبر من عام 2011 ليبلغ 60,6 بعد ان بلغ 65,4 خلال يوليو، وذلك بحسب مؤشر مجلس المؤتمرات، مشيرا إلى ان تراجع المؤشر لا يتوافق مع الارتفاعات الاخيرة الحاصلة في حجم إنفاق المستهلكين في مبيعات التجزئة.

من ناحية اخرى، شهد الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأميركية تحسنا فاق التوقعات، حيث ارتفع بنسبة 1,7٪ خلال الربع الثاني، وهو ما يشير إلى التحسن الحاصل في إنفاق المستهلكين والصادرات الأميركية.

وبين «الوطني» أن مؤشر «كايس ـ شيلر» يظهر ان سوق الإسكان يمر بفترة ايجابية حاليا، حيث ارتفع بنسبة 0,5٪ عن السنة الماضية ومقارنة بالتوقعات التي قضت في ان يرتفع بنسبة 0,1٪ فقط، كما ارتفعت اسعار المساكن بشكل لا بأس به خلال شهر يونيو، وذلك للمرة الاولى منذ الربع الثالث من عام 2010، بالرغم من ان الحد الذي بلغه المؤشر خلال عام 2010 كان نتيجة للخصم الضريبي الذي تم تقديمه للمرة الاولى لشراء المساكن، وبالتالي فإن المقاربة الأفضل في هذا الخصوص ستكون مع الحد الذي بلغه المؤشر خلال شهر ديسمبر من عام 2006، وهي الفترة الاخيرة التي كان فيها المؤشر عند مستويات ايجابية.

أوروبا والمملكة المتحدة

رصد «الوطني» الجهود الأوروبية المبذولة من أجل حلحلة أزمة الديون، حيث اقترح الرئيس الفرنسي بأن يعمل مؤتمر القمة الأوروبي المقبل، الذي سيعقد يوم 19 أكتوبر المقبل على اتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بمنطقة اليورو، حيث شكلت هذه التصريحات خيبة أمل للمستثمرين المترقبين لاتخاذ البنك المركزي الأوروبي قرارا حاسما في هذا الخصوص إلى حين حلول المؤتمر.

ومن ناحية أخرى، توجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بطلب الى رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي تطلب منه تأخير تقديم اي طلب لحصول بلاده على إعانات مالية، كما ستطلب ميركل الخميس المقبل من رئيس الوزراء الاسباني راجوي القيام بالمثل اثناء اجتماعهم الذي سيعقد في مدريد.

وفي هذه الأثناء، صرح صندوق النقد الدولي بأن اسبانيا لن تتقدم بالطلب للحصول على اي معونة مالية، لكنه أشار الى ان سير العمل فيما يتعلق بقيام الاتحاد الأوروبي باتحاد بنكي ووحدة اقتصادية من شأنه ان يحسن الأوضاع في المنطقة، وطالب الصندوق بأن تعمل أوروبا بشكل أسرع على إنشاء اتحاد بنكي ونظام لضمان القروض على طول المنطقة الأوروبية، بالإضافة إلى تحقيق وحدة اقتصادية أعمق والتي من شأنها ان تمهد الطريق إلى التشارك في الديون على غرار السندات الأوروبية مثلا.

على صعيد متصل، ارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو خلال شهر يوليو إلى أعلى المستويات على الإطلاق عند 11,3٪ وعلى غرار شهر يونيو بعد ان تم تعديل التوقعات المقترحة إلى مستويات أعلى، وبالتالي فقد وصلت نسبة البطالة الى أعلى مستوياتها منذ ان بدأت بالتراجع بدءا من العام 1995. أما حد التضخم في أوروبا فقد ارتفع من 2,4٪ خلال شهر يوليو ليصبح 2,6٪ خلال شهر أغسطس متجاوزا التوقعات في ان يبلغ نسبة 2,5٪، متأثرا بارتفاع اسعار السلع خلال الشهرين الأخيرين وخاصة اسعار الطاقة، وهو الأمر الذي أضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين.

من جهة أخرى، تراجع مؤشر ثقة المستثمر الألماني في مناخ الاعمال للشهر الرابع على التوالي ليصل إلى أدنى مستوياته خلال الأشهر الـ 29 الاخيرة، حيث تراجع مؤشر IFO من 103,2 خلال شهر يوليو ليصبح 102,3 خلال شهر أغسطس، حيث يشير هذا التراجع الى تخوف الشركات الألمانية من استمرار أسواق التصدير الأوروبية في التراجع، بالاضافة إلى تراجع حجم الطلب في الاسواق الناشئة.

وفي المملكة المتحدة، استمر مؤشر GfK لثقة المستهلك عند حد ـ29 خلال شهر أغسطس وذلك للشهر الرابع على التوالي بالرغم من جميع التوقعات في ان يتحسن بسبب الألعاب الاولمبية التي أقيمت في لندن، حيث استمر المؤشر على حاله منذ شهر يوليو 2011 وهو التراجع الأطول له منذ ان بدأ العمل ضمن هذا المؤشر عام 1974، وقامت كبرى جماعات الضغط في قطاع الاعمال البريطاني بالضغط على الحكومة البريطانية للقيام بخطوات جريئة لتعزيز الاستثمارات، كما حثت بنك إنجلترا على البدء بشراء قروض الشركات من أجل انتشال اقتصاد البلاد من الركود الاقتصادي.

شهد الإنتاج الصناعي الياباني تراجعا غير متوقع خلال شهر يوليو بنسبة 1,2٪ وذلك عن شهر يونيو والذي ارتفعت خلاله بنسبة 0,4٪، متأثرا بتراجع الصادرات اليابانية ومبيعات السيارات.

من ناحية اخرى، أقدمت الحكومة اليابانية للمرة الاولى منذ 10 شهور على خفض التقييم الاقتصادي للبلاد بسبب ضعف الطلب العالمي.

وتراجعت الصادرات في اكبر تراجع لها منذ 6 اشهر خلال شهر يوليو، كما ان مبيعات السيارات قد تراجعت خلال شهر يوليو بشكل فاق التوقعات الاقتصادية.

«قطر الوطني» يختار «جيه.بي مورجان» لتقديم المشورة في صفقة مصرية

دبي ـ رويترز: قالت ثلاثة مصادر ان بنك قطر الوطني اختار جيه بي مورجان لتقديم المشورة في صفقة مزمعة لشراء الذراع المصرية لبنك سوسيتيه جنرال.

ويجري «سوسيتيه جنرال» محادثات مازالت في مراحلها المبكرة مع بنك قطر الوطني الساعي لتعزيز حضوره الاقليمي عبر عمليات استحواذ وذلك لبيع حصة البنك الفرنسي البالغة 77,2٪ في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال الذي تبلغ قيمته السوقية نحو 2,3 مليار دولار مع سعي البنك لدعم رأسماله عن طريق التخارج من استثمارات.

وقال احد المصادر ان المحادثات اولية لكن لديهم بلا شك القدرة المالية لشراء اصل بذلك الحجم. وجيه بي مورجان يساعد بنك قطر الوطني في الصفقة.

العجلان: إقبال كبير على أجهزة «الدولي» للصرف الآلي في محطات «الأولى لتسويق الوقود»

احدى محطات الشركة

طارق العجلان

قال بنك الكويت الدولي: انه إقبال كبير على استخدام أجهزته للصرف الآلي الـ«ATM» في محطات التزود بالوقود التابعة لشركة «الأولى لتسويق الوقود» والمنتشرة في مختلف المحافظات، وذلك بعد أن تم تركيبها وتشغيلها ضمن إطار استراتيجية «الدولي» الهادفة إلى توسيع رقعة انتشاره وتلبية احتياجات عملائه من الخدمات والمنتجات في كل المناطق.

وبهذه المناسبة صرح مدير التسويق في البنك طارق العجلان، «أنه منذ أن بدأ بنك الكويت الدولي بتشغيل أجهزته للصرف الآلي الـ «ATM» في محطات التزود بالوقود التابعة لشركة «الأولى لتسويق الوقود» ونحن نشهد زيادة في استخدام هذه الأجهزة، ما يشير إلى تعزيز وجود وانتشار «الدولي» على الساحة المحلية وإلى الثقة الكبيرة التي يوليها عملاء البنك وتقديرهم لما نقدمه من خدمات مصرفية ذات مستوى عال من الجودة».

و أضاف العجلان بقوله: «ان تشغيل هذه الأجهزة يأتي في إطار التجسيد العملي للتوسع والانتشار الجغرافي والتي يكون بها بنك الكويت الدولي يملك ثاني أكبر شبكة صرف آلي «ـoff site ATM» على صعيد البنوك الاسلامية في الكويت «. واكد على التزام بنك الكويت الدولي نحو عملائه في تلبية احتياجاتهم ومواكبة تطلعاتهم من خلال نشر المزيد من أجهزة الصرف الآلي الجديدة، وتنويع المنتجات والخدمات المقدمة وفق المعايير والقواعد التي تضمن تميزا وراحة العملاء في معاملاتهم المصرفية الاسلامية بثقة ويسر.

«الكويتية ـ الصينية»: الاقتصاد السنغافوري يعاني للمحافظة على معدلات مستقرة

قالت الشركة «الكويتية ـ الصينية» الاستثمارية في تقريرها الاسبوعي حول الأسواق الآسيوية الناشئة، ان الاقتصاد السنغافوري لايزال يشهد نموا بطيئا، وأصبح يعاني من اجل المحافظة على معدلات نمو مستقرة.

وذكر التقرير انه في الربع الثاني من عام 2012 حقق الاقتصاد السنغافوري نموا بلغ 2٪ على أساس سنوي، بزيادة قدرها 1,9٪ عن الربع الأول، ويعود ضعف مستوى النمو إلى ضعف التجارة، حيث تقلص نمو الصادرات في يوليو بمعدل 0,4٪ على أساس سنوي، بعد أن بلغ 1,1٪ في يونيو، بينما تراجع نمو الواردات أيضا من 6٪ في يونيو إلى 5,7٪ في يوليو على أساس سنوي، كما تراجع أيضا الإنتاج الصناعي، وهو مؤشر للنشاط الاقتصادي، من 8٪ في يونيو إلى معدل منخفض بالغا 1,9٪ على أساس سنوي في يوليو. واشار التقرير الى كون سنغافورة واحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، وثاني أكبر مركز لإعادة التصدير في العالم، لهذا يرتبط أداء النمو فيها ارتباطا وثيقا بمستوى التبادل التجاري، وخصوصا مع الاتحاد الأوروبي والصين وهونغ كونغ، فينخفض الطلب على الصادرات السنغافورية مع استمرار أزمة الديون الأوروبية، وتباطؤ النمو في الصين وهونغ كونغ.

وتعادل قيمة الصادرات 200٪ على الأقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة، بينما يشكل الاستهلاك نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتتكون الصادرات بشكل أساسي من الآلات والمعدات، التي تعد من الصادرات الدورية، مما يجعلها أكثر حساسية للتغييرات في البيئة الاقتصادية الكلية، ومع التباطؤ العالمي المتزايد، أصبحت حاجة سنغافورة إلى الاعتماد على النمو المحلي أكثر إلحاحا.

ولاحظ التقرير ان الطلب على الصادرات يشكل مصدرا مهما للنمو في سنغافورة، لافتا الى انه إذا ما استمرت البيئة الاقتصادية العالمية على هذا النحو السيئ، فقد يكون تحولا هيكليا حيث يعتمد النمو على الاقتصاد المحلي.

واشار التقرير الى ان الوضع الحالي يتطلب من سنغافورة أن تقر سياسات تيسيرية لتساعد في تحسين الوضع الاقتصادي وبالفعل فقد اتخذت في وقت سابق من هذا العام إجراء واحدا رفعت خلاله مستوى توظيف المواطنين، حيث حدت من عدد العمال الأجانب الذين يدخلون سنغافورة، وبالأخص العمال قليلي الخبرة منهم، لتتيح المجال للعمالة الوطنية الأكثر خبرة في قطاعي الصناعة والخدمات ليساهموا بالتالي في زيادة الإنتاجية، وفي يوليو، انخفضت نسبة الموظفين الأجانب في الشركات من 65٪ إلى 60٪، بينما في قطاع الخدمات انخفضت من 50٪ إلى 45٪، كما انخفض التضخم في يوليو، من 5,3٪ في يوليو إلى 4٪ على أساس سنوي، وهو أقل مستوى للتضخم منذ نوفمبر 2010، مما يعطي سنغافورة مجالا أكبر لتغيير السياسات.

ورأى تقرير «الكويتية ـ الصينية» انه في اقتصاد منفتح جدا مثل الاقتصاد السنغافوري، تستخدم سلطة سنغافورة النقدية العملة المحلية بدلا من التحكم بأسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية بهدف استقرار الأسعار، مشيرا الى انه في أبريل خلال أول مراجعة للسياسة النقدية هذا العام، أجرت سلطة سنغافورة النقدية تغييرات بسيطة على سياستها النقدية بسبب القلق المتزايد حول التضخم، حيث سمحت بارتفاع أكبر للعملة، بهدف تخفيف التضخم المستورد.

«بيتك»: 602 مليار درهم حجم التجارة غير النفطية لدبي

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أن دولة الامارات حققت نجاحات مشهودة على صعيد تنويع اقتصادها بعيدا عن قطاع النفط، مشيرا في هذا الصدد إلى أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدبي وحدها بلغ 602 مليار درهم خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادة 12٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، وارتفعت قيمة تجارة الترانزيت لتصل إلى 245 مليار درهم في الفترة نفسها. وأشار التقرير إلى أن أبوظبي تسير على النهج ذاته بتطوير منطقة كبرى للتجارة الحرة بقيمة 5,26 مليار درهم.

وفي التفاصيل، أوضح «تقرير بيتك للأبحاث» أن التجارة الخارجية غير النفطية في دبي ارتفعت بنسبة 12٪ لتصل إلى 602 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2012، مقابل 537 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2011، وفقا للإحصائيات الرسمية الصادرة من قبل جمارك دبي، كما ارتفعت الواردات بنسبة 11,5٪ لتصل إلى 357 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2012، مقابل 315,9 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2011، بينما ارتفعت قيمة تجارة التصدير وإعادة التصدير بنسبة 13٪ لتصل إلى 245 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2012، مقارنة بمبلغ 213,2 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2011.

تجارة دبي غير النفطية

وأشار التقرير الى اعتبار دبي بمثابة المساهم الرئيسي في التجارة الخارجية غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تساهم بنسبة 54٪ منها.

حيث أظهرت الأرقام، التي تشمل التجارة المباشرة غير النفطية وتجارة المناطق الحرة والمستودعات الجمركية، حفاظ الهند على ترتيبها الأول في قائمة أبرز الشركاء التجاريين لدبي خلال النصف الأول من عام 2012، بإجمالي تبادل تجاري بمبلغ 77 مليار درهم، وهو ما يعادل 12,7٪ من إجمالي تجارة دبي الخارجية، واحتلت الصين المركز الثاني بقيمة 53 مليار درهم، وحلت الولايات المتحدة ثالثا بإجمالي تبادل تجاري بمبلغ 36 مليار درهم، وجاءت سويسرا في المرتبة الرابعة بقيمة 32 مليار درهم، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 23 مليار درهم، لتصل قيمة تجارة دبي مع هذه الدول الخمس إلى 221 مليار درهم وبنسبة 37٪ من إجمالي تجارة دبي الخارجية خلال النصف الأول من عام 2012.

وهبطت أرقام التجارة الخارجية غير النفطية في أعقاب الأزمة المالية وانهيار سوق العقارات في دبي من مبلغ 458 مليار درهم خلال النصف الأول من 2008 لتصل إلى 361 مليار درهم خلال النصف الأول من 2009، ثم عاد الزخم والتعافي في الأشهر الستة الأولى من 2010، حيث قدرت بنحو 436 مليار درهم، وبعد ذلك تواصل النمو في النصف الأول من عام 2011، بمعدل 537 مليار درهم، ويرجع السبب الرئيسي في دعم هذا النمو إلى واردات وصادرات الذهب والألماس والمجوهرات.

ووفقا لجمارك دبي، احتل الذهب الخام والمشغول ونصف المصنع قائمة واردات دبي بقيمة 59 مليار درهم خلال النصف الأول من 2012، تلته المجوهرات والألماس ثم معدات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ثم تلتها السيارات، وسيطر الذهب على الصادرات بقيمة 42 مليار درهم، ثم تلاه الألماس فالمجوهرات ثم المعادن الثمينة وبعدها الألمنيوم، في حين سيطرت معدات الاتصالات على قطاع إعادة التصدير.

من ناحية أخرى، لاحظ التقرير انه تم تعزيز جهود أبوظبي من أجل تنويع اقتصادها بعيدا عن القطاع النفطي من خلال منطقة التصنيع الجديدة بالمنطقة الحرة بأبوظبي والتي تم تطويرها بمبلغ 26,5 مليار درهم ومن المتوقع أن تبدأ أنشطة الأعمال فيها مع نهاية عام 2012، فوفقا لحكومة أبوظبي، قامت أكثر من 40 شركة باستئجار أراض في منطقة خليفة الصناعية بأبوظبي (كيزاد)، وهي مركز التصنيع الذي سيصبح رابع منطقة حرة بأبوظبي وأول منطقة صناعية حرة بالإمارة، كما يجري حاليا العمل في المرحلة الأولى من المشروع الذي سيصبح في وقت لاحق أكبر منطقة صناعية في المنطقة، والذي سيوفر وصلات وروابط برية وبحرية وجوية من شأنها أن تدعم تصدير ما يصل إلى 80٪ من البضائع المصنعة داخل المنطقة إلى جميع أنحاء العالم، وتقع كيزاد على الحدود بين دبي وأبوظبي وتحديدا في منطقة الطويلة، وتعد بمثابة محور مهم من محاور الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي، وهي خطة إستراتيجية تهدف إلى تسريع مفهوم التنويع في أبوظبي بعيدا عن قطاع النفط من خلال التركيز على قطاعات مثل التجارة والخدمات اللوجستية والسياحة والطاقة المتجددة.

استبعاد «بي.بي» من منافسة نفطية بالإمارات يظهر أفول الدور البريطاني في الخليج

أبوظبي ـ رويترز: قد يشير استبعاد بي.بي من المنافسة على الاحتفاظ بدورها الرئيسي في قطاع النفط بالإمارات العربية المتحدة ليس إلى مشاعر استياء من الشركة البريطانية العملاقة فحسب بل إلى شرخ أعمق في العلاقات ناجم عن خيبة الأمل بشأن سياسات بريطانيا وحتى ما تبثه الإذاعة من لندن.

وقالت عدة مصادر مطلعة في الإمارات ان ما يعتبر غطرسة «بي.بي» والغضب من دعم الغرب للربيع العربي وشعورا متناميا أن مستقبل الإمارات يكمن في علاقات أوثق مع آسيا، جميعها عوامل ربما أسهمت في قرار منع شركة النفط العملاقة من تقديم عرض لإدارة أكبر حقول نفط برية لها. ونعمت الشركات البريطانية بشمس الخليج منذ إبرام اتفاق حماية مع الحكام المحليين في 1820. واضطلعت «بي.بي» بدور في استغلال نفط المنطقة منذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي. لكن مصادر قريبة من الوضع تقول ان دعم الغرب للثورات التي أطاحت بزعماء عرب في 2011 وبواعث القلق في دول الخليج من ترحيب زائد بالإسلاميين الذين حلوا محلهم، قد نالا من العلاقات البريطانية التي ترجع إلى قرون مضت. وقال مصدر بالصناعة في أبوظبي لـ «رويترز» دون إسهاب «حدث بعض التوتر بين الحكومتين». وقال «تبحث بي.بي عن سبل لإصلاح هذه العلاقة»، مضيفا أن محاولات الشركة لرأب الصدع مع مسؤولين إماراتيين كبار قد قوبلت بالرفض. وقالت ثلاثة مصادر أخرى قريبة من الوضع ان «بي.بي» استبعدت من مرحلة التأهيل الأولي للحقول البرية لأسباب منها «التوترات» بين الإمارات ولندن.

ولم يتسن على الفور الاتصال بمسؤولي وزارة الخارجية الإماراتية للحصول على تعليق.

واكتفى متحدث باسم الخارجية البريطانية بالقول انه على علم بتقارير بأن «بي.بي» قد استبعدت. وبحسب هيئة التجارة والاستثمار البريطانية فإن الإمارات أكبر سوق للصادرات البريطانية في الشرق الأوسط ومن بين القطاعات الرئيسية البناء والدفاع والتعليم، وفي 2011 بلغت الصادرات غير العسكرية حوالي 4,7 مليارات جنيه استرليني.

عامل آخر ذكرته عدة مصادر في الإمارات ولندن هو تقرير للخدمة العربية لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) في وقت سابق هذا العام عن حملة حكومية ضد إسلاميين في الإمارات وقد أثار غضب أبوظبي. وغذى التقرير شعورا متناميا لدى الزعماء الخليجيين بأن لندن وواشنطن ترحبان أكثر من اللازم بالإخوان المسلمين الذين وصلوا إلى السلطة في مصر.

وكان آخر اجتماع لولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في لندن في يونيو. ولم يتضح ما إذا كان دور «بي.بي» أو تقرير هيئة الإذاعة البريطانية قد خضعا للنقاش ولا كيف سار الاجتماع.

وقالت مصادر في المنطقة ان افتراض «بي.بي» أنها ستدعى تلقائيا للمنافسة قد أثار استياء البعض داخل النخبة الإماراتية.

وقال آخرون ان مسؤولي «بي.بي» ربما أغضبوا أحد صناع القرار المهمين عندما شككوا في اعتزام الإمارات دعوة شركات وطنية آسيوية للمشاركة أو في الشروط الصارمة المعروضة للامتيازات.

إضافة إلى ذلك، قد يرجع استبعاد «بي.بي» إلى أنها لم تعد من بين أكبر ثلاث شركات نفط عالمية ومن ثم أزيحت لإفساح المجال للشركات الآسيوية التي تشتري ما يقرب من كل النفط الإماراتي.

وسيتحاشى المسؤولون التنفيذيون بصناعة النفط في الإمارات الاستغناء عن كل تكنولوجيا شركات النفط الغربية وعقود من خبرة العمل في الحقول التي تدر معظم ثروة البلاد أو تنفير حكومات غربية حليفة.

لكن لعلهم خلصوا إلى أن بمقدورهم استبعاد «بي.بي» دون إلحاق ضرر كبير مع بقاء شركة النفط الأميركية العملاقة إكسون وثاني أكبر شركة شل البريطانية الهولندية داخل المنافسة مع توتال الفرنسية. وقال مصدر ذو علاقات نفوذ «المشكلة مع «بي.بي» أنهم يعيشون في الماضي. الشركات الأخرى. الشركات الآسيوية. أقدر على المنافسة. الإعلام البريطاني كان أحد الأسباب أيضا. يضخمون المسائل الصغيرة ويستغلونها للإساءة إلى البلد. إنهم هنا حساسون جدا لمثل هذه الأشياء».

..والبنك يساعد في وصول الاختراعات الكويتية للعالمية

قال المخترع الكويتي صادق قاسم الملقب بـ «مخترع العرب» إن الرعاية التي يلقاها من بيت التمويل الكويتي «بيتك» مكنته من الفوز بالعديد من الجوائز والميداليات الذهبية ورفع علم الكويت في المسابقات العلمية والعديد من المعارض الخاصة بالاختراعات في كثير من دول العالم، وإظهار أن الشعب الكويتي قادر على الإبداع وتحقيق إضافة للحضارة الإنسانية بما لديه من طاقات وقدرات خلاقة، مؤكدا أن «بيتك» يبدي اهتماما واسعا بتطوير البحث العلمي والاختراعات وتحقيق التنمية الحضارية والتفوق في مجال العلم وتطبيقاته العملية. وأضاف قاسم في تصريح صحافي ان علاقة الرعاية والدعم المستمرة من قبل «بيتك» لأنشطته ومشاركاته العالمية على مدار العامين الماضيين، ساعدته على عرض 5 اختراعات في معارض عالمية كبرى أحرز فيها ميداليات ذهبية ومراكز متقدمة، مثمنا الدور الذي يلعبه «بيتك» في هذا المجال، حيث يعتبر نموذجا لما يمكن أن يقدمه القطاع الخاص من وسائل دعم ورعاية للبحث العلمي والقدرات الابتكارية والإبداعية للشباب الكويتي، فمن الايجابي والمتميز في جهود «بيتك» انه يتعامل مع الجميع بمقياس واحد، حيث ساهم في دعم أنشطة مبدعين آخرين مثل عبدالله ابوالقاسم وغيرهم وقدم لهم التكريم المناسب.

واستطرد قائلا: «لقد وجدت تشجيعا ودعما من «بيتك» ولمست حرصا شديدا من مسؤولي البنك على مختلف مستوياتهم الرفيعة لدعم جهود البحث العلمي والاختراعات والابتكارات، وهذا ليس بغريب على «بيتك» الذي قام في الأصل على فكرة ابتكارية جديدة، وعلى حد علمي فأنه يهتم كثيرا بقدرات موظفيه الإبداعية في مجال عملهم، ويقدر هذه الروح، ويفرد للمتميزين منهم المناصب والمسؤوليات المهمة، وعندي مشاركة العام المقبل في معرض علمي مهم ستكون برعاية «بيتك». بالتأكيد إنهم يدعمون البحث العلمي بدون مقابل، وهدفهم الاهتمام بالشباب وخدمة الكويت والارتقاء بها حضاريا وعلميا. إن «بيتك» يغطي باهتمام بالغ المجالات المفيدة التي يبدع فيها الشباب الكويتي». ودعا قاسم الشركات والبنوك أن تحذو حذو «بيتك» في رعاية المبتكرين ودعم البحث العلمي وتخصيص جزء من اهتماماتها إلى هذا الجانب المهم، وألا تقتصر برامج الرعاية والدعم على جانب واحد، مشددا على أن الشباب الكويتي لديه اهتمامات كثيرة ولفت قاسم، الذي يعمل رئيسا لقسم تطوير الاختراعات في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الى ان الأسواق ستشهد خلال العام الحالي منتجات كويتية مصنوعة من ابتكارات وإبداعات الشباب الكويتي، على أن يتم طرحها خلال العام المقبل في أسواق الولايات المتحدة الأميركية، مشيرا إلى أن هناك أكثر من 400 فكرة تنتظر التطبيق العملي على شكل منتج يتم طرحه في الأسواق.يذكر ان قاسم حصد في احد أهم المعارض التي شارك فيها مؤخرا وهو معرض (انبيكس) في مدينة (بيتسبرغ) في ولاية (بنسيلفينيا) الأميركية، 4 ميداليات ذهبية وجائزة أفضل اختراع والجائزة الكبرى، حيث شارك بـ 5 اختراعات في المعرض 3 منها من أفكاره وتنفيذه وفازت بميداليات ذهبية واثنان من تنفيذه انطلاقا من أفكار زميله الكويتي عبدالله أبوالقاسم وحصل احدهما (جهاز للغوص الحر) على ميدالية ذهبية.